

حركة الديمقراطيين الاشتراكيين

الدورة التكوينية للطلبة

”بناء المستقبل بالاعتماد على الذات”

سلسلة نشر الوعي السياسي و الثقافي

و تنمية الحوار

تونس في 21-22-23 أوت 2007

مقدمة:

كلمة الأستاذ المختار العينوس

في افتتاح الدورة التكوينية للطلبة

بسم الله الرحمن الرحيم ، أشير في البداية وأنّ فعاليات هذه الدورة كانت ستدور بالمنستير لكن لظروف قاهرة وقع استبدالها والاتفاق على أن تدور بمقرنا المركزي ونحمد الله على أن الحضور كان طيبا لأبنائنا الطلبة الذين نتمنى لهم إقامة طيبة مدة 3 أيام بتونس وبدون أن أطيل عليكم أحيل الكلمة إلى السيد إسماعيل بولحية الأمين العام للحركة الذي بذل قصارى جهده على أن تدور هذه الدورة في الظروف التي تعيشونها وشكرا.

كلمة السيد إسماعيل بولحية

أمين عام حركة الديمقراطيين الاشتراكيين

بسم الله الرحمن الرحيم. أشكر في البداية إخوتي وإخواني وبنائي الأعزاء وأرحب بالحضور الكريم وبدون أن أعيد ما قاله الأخ مختار العينوس المسؤول على الشباب. في الحقيقة الاجتماع الخاص بهذه الدورة فرضت لأن هناك ظروفًا يجب أن تتوفر لحزب سياسي ، لحركة الديمقراطيين الاشتراكيين التي هي

تواصل حركة الديمقراطيين الاشتراكيين تنظيم الدورات التكوينية الموجهة لإطاراتها الطلابية والهدف هو تطوير قدراتهم الفكرية والوعي السياسي من أجل تأهيلهم للانخراط في المجتمع .

كما تساعدهم هذه الدورات على تلقي ثقافة سياسية ومدنية تفيدهم في حياتهم العملية والنضالية بالاستفادة من محاضرات شخصيات وطنية سواء كانت جامعية أو ذات مكانة سياسية في كل دورة ينقلون خبراتهم إلى الجيل الجديد الذي يبحث عن الحوار والمعرفة.

لذلك تأينا مواصلة نشر هذه السلسلة ، وهذه الوثيقة تخصّ الدورة التكوينية للطلبة التي عقدت بتونس أيام 19-20-21 أوت 2007. وتضمنت هذه الدورة ثلاث ندوات حول "المواطنة و الجمهورية و دور الشباب في صيانة النظام الجمهوري" قدّمها الأستاذ المحاضر الحبيب الجنحانيين و محاضرة ثانية بعنوان " أفاق المخطط الحادي عشر و دور الشباب في الإسهام لإنجاز أبعاده" قدّمها الدكتور فتحي زهير النوري، و محاضرة ثالثة حول "أفاق التعددية و الديمقراطية في تونس" قدّمها الدكتور رضابن حسين ، و تضمنت الدورة ورشات و حوارات فكرية أخرى.

حركة وطنية معتدلة إصلاحية و من المفروض أن تتوفر لها كل الأسباب حتى تعمل على تأطير الشباب و هي مهمة وطنية. لذلك فحركة الديمقراطيين الاشتراكيين تؤكد اهتمامها بتأطير الشباب المواطنين الشبان و خاصة الطلبة الذين يعدّون بالآلاف الذين بعد تخرجهم سيأخذون المشعل و يعملون على تقديم تونس و ازدهارها. في الوقت الذي نشرع فيه في المخطط الحادي عشر نؤكد على أن طموحنا يفرض علينا أن نشارك فيه القوى الحية في البلاد. دور الأحزاب السياسية هو أن تقوم بتأطير الطلبة و تعمل على توعيتهم و تبعدهم عن الأفكار الهدامة. إذا لم يجد الشاب الزاد الثقافي و الحس المدني و المواطنة و قد اخترنا بالمناسبة شعار: " بناء المستقبل بالاعتماد على الذات " و كذلك 3 محاضرات بالإضافة إلى نشاط و هوزيارة مدينة العلوم و غيرها. المحاضرة الأولى سيلقيها الأستاذ الدكتور الحبيب الجحاني حول " المواطنة و الجمهورية و دور الشباب في صيانة النظام الجمهوري ". المحاضرة الثانية للدكتور فتحي النوري حول " آفاق المخطط الحادي عشر و دور الشباب في الإسهام لإنجاز أبعاده ". الندوة الثالثة حول " آفاق التعددية و الديمقراطية في تونس " سيلقيها الدكتور علي العلاني.

اخترنا هذه المواضيع و هي تتمّة للندوة التي عشناها في شهر فيفري الماضي و أكيد أن الكثير يتذكرها و هي حول الشباب و

العنف و قد دعونا بالمناسبة مختصين في هذا المجال لأننا عشنا في بداية السنة أحداثا وقعت بين شباب و قوات الحرس و الأمن و الجيش ذهب ضحيتها الكثير من هؤلاء الشبان الذين وقع التغيير بهم و نعتبر أنفسنا كمسؤولين في حركة الديمقراطيين الاشتراكيين مقصرين إذا لم نقيم بإنقاذ شبابنا من الأفكار الهدامة و توعيته و ربطه بمصير بلاده و بالروح الوطنية التي أوصلتنا إلى ما نحن عليه الآن. و بدون أن أطيل عليكم سوف تستمعون إلى مداخلة الدكتور الحبيب الجحاني و أطلب منكم أن تشفعوا هذه المداخلة بحوار بينكم و بين الدكتور الجحاني و بهذا تكونون فاعلين في الأحزاب السياسية و تطرحون كل ما يختلج في أنفسكم من تساؤلات مهما كان نوعها لأنه ليس هناك أي موضوع محرّم، الحزب الذي ليس له شباب و كوادر و أشخاص يواصلون المسيرة ليس له مستقبل و حركتنا و جريدة المستقبل تراهن دائما و أبدا على الجيل الجديد و على الشباب الذي هو عماد المستقبل و عماد الوطن.

نأسف لعدم دعوة أكثر من هذا العدد لأنه كنا في السابق نعتمد على أنفسنا في المدارس حيث نجعل منها المبيت و المطبخ إلى آخره أما اليوم فقد تغير الوضع و لم نتمكن من حجز سوى ثلاثين مكانا بدار الشباب و لم نتمكن من ذلك إلا بصعوبة في الوقت الذي ينتقل فيه الطلبة المقيمين بتونس و أحوازها لحضور هذه

الفعاليات مع الرجوع بعد ذلك إلى مكان إقامتهم. وددت لو كان العدد 300 لأن هناك لحممة و تعارف بين مختلف الجهات من قابس إلى سيدي بوزيد إلى القصرين إلى تونس إلى آخره. أعتقد شخصيا أن الأيام الثلاثة فيها مداخلات ذات صبغة علمية وثقافية و فيها ورشات وزيارة مثلما كان الشأن سابقا حيث زرنا مجلس النواب و متحف باردو و هذه المرة سوف تزورون مدينة العلوم التي ستكون جدا مفيدة. في نهاية الدورة سوف تعودون إلى مقراتكم و جهاتكم و إنشاء الله ستكون السنة الدراسية القادمة موفقة و بحول الله بمناسبة عطلة الشتاء تحضرون دورة أخرى تكوينية تكون في ظروف أفضل. بارك الله فيكم و السلام عليكم و رحمة الله و بركاته.

الأستاذ المختار العينوس:

أحيل الكلمة إلى الأستاذ الدكتور الحبيب الجنحاني.

السيد إسماعيل بولحية:

قبل أن نحيل إليه الكلمة يجب أن أشكره لأنه ليس هذه المرة الأولى التي نستفيد فيها بخبرته. الحبيب الجنحاني غني عن التعريف و له إصدارات عديدة آخرها "الحدائث و الحرية" التي صدرت أخيرا و هي تحتوي تقريبا على موضوع ندوتنا و لذلك أقدم له باسم المكتب السياسي و باسم الحركة مشاعر التقدير و

الشكر على ما يقوم به كرجل فكر و كباحث و وطني و كذلك لاهتمامه بالشباب و رغم مظهر الشيب مثله في ذلك مثلي فإن قلبه شباب على الدوام و قد قضى حياته كلها في الجامعة لتكوين جيل نجده اليوم يشغل وظائف حكومية و إدارية و له الكلمة و شكرا.

محاضرة الأستاذ الحبيب الجنحاني

" المواطنة و الجمهورية و دور الشباب في صيانة النظام الجمهوري "

الأخ إسماعيل بولحية ، الإخوة أعضاء القيادة السياسية لحركة الديمقراطيين الاشتراكيين، الأخوات و الإخوة الكرام، أبادر بالقول أنني لا أريد أن ألقى محاضرة بالمعنى الكلاسيكي وإنما أريد أن أمهد للحوار لأنني حريص أيضا على الاستماع إلى النقاش و الحوار و أنا أيضا معتز أن أكون بينكم و في هذا الملتقى الطلابي و الشبابي و إيماننا مني بأنه لا مستقبل لبلد بدون تقدم و لا أخذ الجيل الشبابي المشعل على الجيل الذي سبقه و يكون بذلك التواصل بين الأجيال و لا بد في نفس الوقت من أن تعترف الأجيال اللاحقة بما قدّمته الأجيال السابقة و هذه هي القيم المعروفة و المتوارثة في تراثنا و تقاليدنا لأن ليس هناك قطيعة بين الأجيال. علينا أن نعرف ما قدّمته الأجيال السابقة من تضحيات جسام كما هو الحال بالنسبة لبلادنا فهناك من قدّم

تضحيات كبرى وهنالك من استشهدوا نساء ورجالا من أجل استقلال البلاد.

هذا اللقاء وهذا الموضوع لا بد أن ننزله في منزلته التاريخية وهذه الظرفية التاريخية وهي مرور 50 سنة على إعلان الجمهورية التونسية والمهم في هذه المناسبة ليس إحياء ذكرى تاريخية و الاحتفال بها وإنما الأهم من ذلك هو تقييم هذه المناسبة. ماذا حققت البلاد منذ 50 سنة لنستعين بهذا التقييم لاستعداد و الاستشراف وليس كما نسمع و نقرأ أو هي مناسبة تاريخية لا يعرف عنها البعض الكثير. المهم أن نقف في هذه المناسبة و نقيم الخطوات الايجابية و أيضا الخطوات السلبية التي عاشتها البلاد خلال نصف قرن. طبعاً الموضوع متسع قيم الجمهورية و المواطنة و دور الشباب في صيانة هذه القيم.

هذا موضوع كبير و شاعت الصدق أنني عالجته بعض هذه القضايا في كتب ثلاثة صدرت في الفترة الأخيرة و قد تناولت هذه القضايا عن قرب. الأول بعنوان: " المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الوطن العربي " و بعده بقليل صدر كتاب " دراسات في الفكر و السياسة " و تناول قضايا الحركة، و قبل أسابيع هذا الكتاب بعنوان " الحداثة و الحرية ". سأقتصر فقط

على طرح بعض الأفكار و التي سينطلق منها الحوار و ربما أعود إلى بعض القضايا بعد الاستماع إلى إضافاتكم في هذا اللقاء.

نحن نؤمن بضرورة أن تسعى النخبة المثقفة العربية إلى تبني قيم الحداثة الكونية التي خرجت من عباءة عصر الأنوار بالغرب، فهي التي تسمح بغرس قيم الحريات العامة و قيم العقلانية و المواطنة التي هي أساس النظام الجمهورية أيضا ضرورة فصل الدين عن السياسة و بالتالي التمهيد لتجارب ديمقراطية حقيقية و عميقة في فضاءنا العربي. و من المعروف أنه من أبرز هذه القيم أن الإنسان هو الذي يقرر مصيره و ليس هنالك أي قوة أخرى تؤثر فيه في هذا السياق، فهو الذي يقرر مصير المجتمع الذي يعيش فيه و يختار السلطة التي ينبغي أن تحكم هذا المجتمع، فلا علاقة إذن للسماء بشؤون الدنيا في هذا المجال. و هذه من أبرز مكاسب حداثة عصر الأنوار، و في هذا الصدد، أنا اذهب إلى القول أن هذه الحداثة هي ثمرة تطوّر الحضارات الإنسانية المتعددة من الحضارة الصينية إلى الحضارة الفرعونية و اليونانية ثم الحضارة العربية الإسلامية. فقد استفادت النهضة الأوروبية من تطوّر هذه الحضارات لتصل إلى قمّتها في القرن الثامن عشر مع مطلع عصر الأنوار، و لكن الغرب كعادته استغلّ هذه الظاهرة الايجابية الكونية و نسبها إلى نفسه و ادّعى أن الحداثة الكونية هي حدائته الخاصة و لا تستطيع الشعوب الأخرى أن تنتجها أو تتبع منهجها.

ف عندما نرفض نحن قيم الحداثة الكونية كما تفعل ذلك بعض التيارات الفكرية المعادية للآخر فإننا نقع في هذه الحالة في فخّ الغرب لأن هذا يعني إذا قلنا أن الحرية مفهوم كوني و الديمقراطية و قيم الجمهورية كذلك سيجيب البعض بأن لنا مقاييسنا الخاصة لمفهومومي الحرية و الديمقراطية، وإذا قلنا أنّ مفهوم حقوق الإنسان هو مفهوم كوني يجيب البعض بأنّ تراثنا يزخر بهذه القيم و المفاهيم و لا حاجة لنا باستيرادها من الخارج، وهذا ما يؤدي في رأيي إلى التهميش أو عدم القدرة على الاسهام في مسيرة الحضارة الحديثة . وهذا يصبّ الماء في رحى تيارين مغاليين، تيار المتطرفين في الغرب الذين ينظرون إلى ثقافات شعوب الجنوب نظرة ازدراء، و المتطرفين في عقر دارنا الذين يرفضون الآخر و لا يعترفون بأنّ هذا الآخر متعدد وليس واحداً.

رواد الإصلاح بين الغرب الاستعماري و غرب التقدّم

ولعلّه من المفيد في هذا الصدد أن رواد الحركات الإصلاحية في القرن التاسع عشر قد ميّزوا تمييزاً واضحاً بين وجهي الغرب: الغرب الاستعماري الذي قاموه داخل أوطانهم ، و غرب التقدّم الذين حاولوا الاقتباس منه، فتحدثوا عن الحريات العامّة في أوروبا و عن الدساتير و عن حقوق المواطنة و عن دولة

المؤسسات. و تبين أنّ حديثهم في رحلاتهم إلى أوروبا عن هذه القضايا لم يأت صدفة، بل كان هادفاً إلى إطلاع الرأي العام العربي و الإسلامي يومئذ على مظاهر التقدّم التي يتمتّع بها الغرب، و هي مظاهر أفرزها عصر الحداثة. هم قد أدركوا إذا هذه الحقيقة قبل ما يربو عن قرن و نصف القرن، فمن المنطقي أن نميّز اليوم بوضوح أكثر و باقتناع بعد أن عرفنا الغرب معرفة أدقّ و بعد أن سقطت الحدود و المسافات في عصر العولمة.

ظاهرة الردّة تغزو المنطقة العربية

هذه المقارنة بين الأمس و اليوم، تؤكد مرّة أخرى على ظاهرة الردّة التي بدأت تغزو المنطقة العربية ابتداءً من الربع الأخير من القرن الماضي كما تعالت الأصوات التي ترفض الآخر و العودة إلى نماذج تاريخية مرّت عليها قرون عديدة.

إنني أؤمن بالإفادة من القيم المضيئة في التراث العربي الإسلامي في معركة الحاضر، و من أجل التقدّم نحو المستقبل لكن محاولة إعادة تجربة تاريخية مرّ عليها أكثر من أربعة عشر قرناً فهي غير منطقية و غير تاريخية، ليس في تاريخ المجتمعات أيّة إعادة لتجربة تاريخية مضت.

أريد كذلك أن أتحدث عن العولمة و هي ظاهرة مستجدّة ما تزال في تطوّر و مازال الكثير من خفاياها لم يدرس بما فيه الكفاية

حتى في الغرب نفسه، ثمّ ظهرت جوانب جديدة غيّرت النظرة إليها حتى لدى الذين تحمسوا لها في البداية، وهذا ما يجعل موقفني النقدي تجاه الظاهرة أكثر وضوحاً وأكثر حسماً.

العولمة رغم سلبياتها ظاهرة ايجابية

لكن الجوانب السلبية للظاهرة والتي قد أشير إليها لاحقاً، لم تؤثر في موقفني المبدئي منها، باعتبارها ظاهرة ايجابية تمثل خطوة جديدة وعملاقة خطأها المجتمع البشري على درب التقدم.

ومن الجوانب الايجابية للعولمة أنها قد أسقطت الحدود، و بذلك قربت بين الشعوب وربطت بين ثقافاتنا المختلفة، بل أزالنا عن طريق الصورة الحدود اللغوية فأصبح من الممكن اليوم أن يتحاور مواطن يمني مع صديقه في السويد.

فالعولمة إذن باعتبارها نتيجة طبيعية للثورة الالكترونية، هي في حقيقة الأمر البنت الشرعية لحدثة عصر الأنوار التي تحدثنا عنها. فأنا أميّز بين الظاهرة وبين استغلالها من طرف الليبرالية الجديدة المتطرفة.

الليبرالية تبنت العولمة و أدلجتها

فهذه الليبرالية، بحكم وسائلها الهائلة، نجحت في تبني الظاهرة و أدلجتها، وهذا يذكّرنا بظاهرة تاريخية شبيهة لما تبنته الرأسمالية ذات الطابع الامبريالي التوسفي الثورة الصناعية الثانية في القرن التاسع عشر واستغلتها لتسيطر على كثير من ثروات شعوب الجنوب في المرحلة الاستعمارية الثانية غداة مؤتمر برلين. لكن مكتسبات الثورة الصناعية نتيجة لمصالح الرأسمالية الامبريالية أدت إلى كوارث متعددة لقيت منها شعوب الجنوب عتاش شديداً و أدت إلى حربين عالميتين مدمرتين لأوروبا نفسها.

العولمة انتشرت عالمياً

رغم انتقادات بعض المفكرين العرب للعولمة فإن من الغريب أن لا يدرك هؤلاء أن ظاهرة عولمة ظاهرة الكونية تاريخية جديدة ذات أبعاد متعددة ومختلفة وليس لها علاقة بالأديان والقوميات والأجناس بالرغم من تطورها في الغرب ثم انتشارها عالمياً بفضل وسائل الاتصال الحديثة، فلا علاقة لها بالمسيحية التي هو دين سائد في الغرب، هم يخلطون كذلك بين ما تحلّى به الظاهرة اقتصادياً واتصالياً وثقافياً على المستوى العالمي.

يمكن القول في النهاية أن الجوهر الايجابي في ظاهرة العولمة المتمثل أساساً في وسائل الاتصال الحديثة هو نفسه الذي يساعد

على كشف الجوانب السلبية، ومن هنا يصبح رفض الظاهرة خطأ قاتل بالنسبة لشعوب دول الجنوب.

هذا أيها الإخوة أبرز الأشياء التي أردت إبرازها للتأكيد على ارتباط قيم المواطنة والجمهورية مع قيم الحداثة التي نسعى اليوم إلى تجذيرها في مجالنا الحضاري في زمن العولمة التي تدفعنا للخروج من تقوقعنا و من خطاب الهوية إلى رحاب أوسع و فالعولمة قد ساهمت إذن بصورة واضحة في كسر الحدود و المسافات . و شكرا.

أعمال اليوم الثاني للدورة التكوينية

الأستاذ علية العلاني

الآن وقد انهينا المحاضرة و النقاش أعلمكم و أن الدكتور سيقدم بعض الإهداءات إلى الحضور و سيتولى الأخ المختار العينوس تحديد قائمة في ذلك...

الأستاذ المختار العينوس :

أحيل الكلمة إلى الأخ فتحي النوري الذي هو أستاذ و دكتور معروف و هو عضو المكتب السياسي لحركة الديمقراطيين الاشتراكيين.

محاضرة الدكتور فتحي النوري:

" آفاق المخطط الحادي عشر

و دور الشباب في الإسهام لإنجاز أبعاده"

في البداية أنا انتمي لحركة الديمقراطيين الاشتراكيين ولكن لا أعرف لأي جامعة انتمي يبدو أنني انتمي لجامعة مئوبة لكن المهم أنني انتمي للحركة عموما منذ ما يناهز الـ 20 سنة.

عندما دخلت الحركة العمل التطوعي و كان عملا تكوينيا منذ أن كان الأخ محمد مواعدة يشرف على حركة الديمقراطيين الاشتراكيين كانت لنا كل سنة جامعات صيفية نقوم بها داخل عديد الجهات و كان الأخ محمد مواعدة في تلك الفترة يقوم بالخطاب السياسي و يعطي نظرة و بسطة عامة على الوضع بالبلاد و خارجها و كنت في اليوم التالي أتدخل في الوضع الاقتصادي للبلاد و كان التدخل تكوينيا أكثر من كونه محاضرة علمية. كان الغرض تكوين مناضلين يتعدون على المصطلحات السياسية تسمح لهم بفهم الوضع العام بالبلاد و كان في اليوم الثالث الأخ علية العلاني يعطي بسطة على الوضع الاجتماعي.

كانت هذه عادة حافظنا عليها وهي عادة ايجابية تنضاف إلى ايجابيات أخرى موجودة بالحركة وهي مواصلة تكوين الإطارات والأجيال القادمة للحركة في شتى الميادين بما في ذلك الميدان الاقتصادي وهو ميدان صعب في حياتنا اليومية ونحن نعيشه في أسرنا وفي المجتمع وفي المؤسسات التي نعمل بها.

الاقتصاد علم سلوكيات

المتداول هو أن الاقتصاد هو علم سلوكيات ولنا كلنا سلوكيات في الأسرة مثلا وفيما يخص الأجر وفي طريقة استعمالها لتلبية حاجيات الأسرة وذلك بخلق الخيرات داخل مؤسساتنا سواء كانت صناعية أو تجارية إلى آخره... الدولة تشرف على هذه المؤسسات وهي تساهم في وضع الخطط التنموية بالاعتماد على كافة الأعوان الاقتصاديين سواء كان مستهلكا أو مؤسسة أو مع الخارج الذي نتعامل معه. الدولة إذن هي التي تشرف على الحياة الاقتصادية وعلى التنمية وهي التي تخطط التخطيط الذي كان في السابق يعد كل ثلاث سنوات ثم تحولنا في السبعينات بعد أن ابتعدنا عن منوال التنمية الأول الذي جربناه وهو يعتمد على التعاوض و دخلنا في مخططات تؤدي بالبلاد إلى تطوير الاقتصاد و

التوجه نحو اقتصاد السوق، اقتصاد ليبرالي مع المحافظة على تدخل الدولة التي تقوم بعملية التعديل كلما يطلب منها ذلك. أشير بين ضفرين ، و كلكم طلبة، أنه من ميزات التعليم العالي أننا تعودنا أن نلقي محاضراتنا في مدرجات إما تكون ممتلئة أو تكون فارغة و تعودنا على هذا العدد و تعودنا على حضور الطلبة إلى المدرجات بعد الساعة التاسعة و أنا أعتبر نفسي الآن و كأنها العودة الجامعية قبل أوانها و لهذا فسلوك التأخير هو سلوك متداول عند الشباب التونسي و هي حتما ظاهرة سلبية أقوم دائما بالإشارة إليها و بنهرها.

المخططات هي توجهات كبرى

أريد أن أقول حول المخطط الحادي عشر أنه ضمن المخططات الخماسية أي تحدث مرة كل خمس سنوات و تأسس الدولة الخطوط العريضة للمستقبل التنموي في 5 سنوات و تكون للدولة فكرة نوعية المجتمع بعد 5 سنوات فالمخططات هي توجهات كبرى حول الاقتصاد و المجتمع و الثقافة و الرياضة إلخ... وهي تعمل أهدافا و تضع خطط تنموية لتحقيق هذه الأهداف و آليات لتحقيق هذه الأهداف. و وصلنا اليوم للمخطط الحادي عشر و هو متميز لأنه أي بعد 50 سنة من التخطيط في تونس هو أول تخطيط بعد 50 عاما

من الاستقلال و من المفروض أن يكون مخطط ذو أقل أخطاء من سابقه لأننا نعرف إمكانياتنا و ماذا يوجد في البلاد.

هذا المخطط ننتظر كحزب سياسي معارض أن تساهم كل الأطراف في هذا الانجاز و أن تنجز التوقعات بأكبر نسبة ممكنة فليس من المعقول بعد تجربة هامة في التخطيط و من أفضل ما يكون دوليا أن نسقط في الأخطاء لذلك فهذا المخطط يختلف في طرق تنفيذه ، حيث أعتبره مخططا متحركا حيث أن التعديلات يمكن أن تحدث كل سنة بالتدريج وفق الظروف الدولية أو المناخية و تعطلنا في انجاز ذلك. و هو مخطط متحرك كل سنة للتأقلم مع التغيرات.

المخطط هو مواصلة لطموح المخططات الأخرى التي أعطت بعض الايجابيات علينا التذكير بها كتحقيق نسبة نمو مرتفعة قدرت بـ 5. % رغم أنها هي أقل من دول جنوب شرق آسيا أي أننا حافظنا على نسق نمو هام لكن ليس كبيرا لحل إشكالية البطالة حيث يتطلب ذلك نسبة أرفع في خلق الخيرات. لذلك بقيت معضلة البطالة مرتفعة. و لكن الايجابي أننا لم نتقهقر.

نحن كمثلي الحركة في كل المؤسسات الدستورية نطالب بـ 7. % أو أكثر لأننا نعتقد أن لنا طاقات مهدورة لم تستغل

بالتمام و لنا مناظرين و إدارات يتبعون ما يحدث في العالم و أعتقد جازما أننا يمكن أن نرفع النسبة في النمو.

و تونس بلد حقق عديد الانجازات التي تسمح لنا ببناء اقتصاد أفضل من الآن و نحن في الحركة قدّمنا حلولا و لم نرفع شعارات التي هي سهلة. فالشعار لدينا هدف و لكن نقدّم معه آليات تحقيقه.

ما أردت قوله أننا الآن تقدّمنا في قاعدة الإنتاج و لكن نسبيا إذ أن اقتصادنا اعتمد على الفلاحة و بدرجة أقل على الصناعة و تطوّر قطاع الخدمات . و ما نلاحظ هو أن قطاع الخدمات قد هيمن على بقية القطاعات و على الناتج المحلي الإجمالي بتونس أي مجموع القيمة المضافة لكل المؤسسات إضافة إلى القيمة المضافة للإدارة.

ما الذي لم يخلق في الاقتصاد التونسي ؟

و ما هي الصعوبات؟ و ما هي نقاط الضعف ؟

ما زال اقتصادنا يتأثر بقطاعات هشة ، فالقطاع الفلاحي هو قطاع هش لأنه يتأثر بالتغيرات المناخية لأنه لم يتطور كثيرا فانتاج الحبوب هذه السنة تأثر سلبا بسبب عدم انتظام الأمطار فلنا مشاكل هامة في توريده بسبب ارتفاع أسعار القمح في العالم.

كذلك قطاع الصناعات غير المعملية كقطاع النفط يتأثر بتغير الأسعار في العالم. كذلك الصادرات التقليدية كالنسيج الذي يتعرض لصعوبات بسبب نهاية الامتيازات في التصدير لأوروبا بالمقارنة مع دول أخرى لكن بعد اتفاقيات متعددة والألياف دخلت دول أخرى لأوروبا تنافس بشدة تونس أمثال كوريا والصين وكذلك نقص نسبة كبيرة من حصة الأسواق من جراء هذه المنافسة ورغم ذلك حافظنا على نسبة محترمة فيها بفضل بعض القطاعات بالإضافة إلى بعض القطاعات التقليدية كالزراعة والنسيج كما استأثر قطاع السياحة الذي يعيش أيضا منافسة مع بعض الدول لأنها لم تعد تقتصر على البحر والشمس والسياحة الصحراوية بل تطورت إلى ميزات أخرى تفاضلية موجودة بعدة بلدان مما جعلنا نفقد نوعية جيدة من السياح كالألمان والفرنسيين والانكليز وفي المقابل ظهرت السياحة المتأتية من أوروبا الشرقية التي لا تتميز بنفس العائدات. قطاع السياحة إذن لم يتطور بالنسق المطلوب حتى يراهن وينافس الدول التي تقدم منتوجا سياحيا أفضل مما تقدمه تونس وذلك يجب العمل على تحريك الاستثمار الذي هو المحرك الأساسي للاقتصاد الذي نلاحظ أنه لا ينمو بالطريقة المثلى رغم أنه مضى عليه 50 سنة من الاستقلال. صحيح أن مواردنا الطبيعية محدودة وإنتاجنا النفطي متواضع قياسا بالدول

الأخرى لكن إنتاجنا بصفة عامة متنوع كالفسفاط والحديد والرصاص وصادراتنا هي أيضا متنوعة كزيت الزيتون والقوارص والتمور والعديد من المنتجات الفلاحية. إذا هذه الموارد الطبيعية تساهم في خلق الخيرات بالإضافة إلى الموارد البشرية التي تعمل على ترويض الموارد الطبيعية حتى تكون لصالحنا جميعا، هذه الموارد رغم محدوديتها موجودة ويجب أن نعمل على تطويرها بفضل الإرادة وحسن التصرف في الإمكانيات المتاحة. والسؤال المطروح هو كيف نوفر الإطار التشريعي والفني والإداري لاستغلال هذه الموارد وتطويرها؟

العمل على أن تكون أهدافنا طموحة

منذ 3 سنوات ظهرت حقول جديدة للنفط بتونس والحمد لله أن الإنتاج تضاعف من إنتاج يومي يقدر بـ 56000 برميل إلى 134.000 وذلك أن الإطار التشريعي الموجود ببلادنا شجع المستثمرين الأجانب على القيام بعمليات التنقيب وهذا لم يقع القيام به سابقا لأن الجيل السابق هو نفسه الجيل الحالي وذلك من ناحية الذكاء والخلق والابتكار يجب أن نعمل على أن تكون أهدافنا طموحة .

في سياق الاعتماد على لغة التسويق يقول محمد قلبي الذي شهد السجن إثر أحداث الخبز 1978 في عهد النظام السابق ، يقول في إحدى لمحاته التي تصدر بجريدة الصباح: " كم من أبكم وأعمى وأصم هو في علم البلاغة أشهر من نار على علم ". تسألني كيف ذلك؟ أقول : "سامحك الله أيها الصديق ، ألم تسمع بلغة شائعة اسمها التسويق". نحن نغالط أنفسنا عندما نصفق لأي إنسان يقوم بأي شيء و بذلك نغالطه. أحزابنا ليست كرتونية بل نحن نتقدم بحلول متقدمة كلما طلب منا ذلك و الدليل أنهم يسمعوننا في البرلمان أو في المجلس الأعلى للتنمية أو في البلديات إلى آخره و أتمنى أن تظهر جريدتنا "المستقبل" حتى نعبر عن أصواتنا إذ كان لنا سابقا في هذه الجريدة ورقات اقتصادية و تنمية.

المستثمر يعتمد على عقلية الإعانة المجانية

المشكل الذي تعاني منه المخططات سابقا و سيعاني منه أكثر المخطط الحادي عشر هو تزايد نسبة طالبي الشغل في مستوى التعليم العالي. كان النظام السابق يقوم بكل ما في وسعه لتشغيل أصحاب الشهادات العليا و ذلك خوفا منهم أما حاليا فالسلطة هي أيضا منكبة على كيفية تشغيلهم لكن المشكل هو إيجاد الاستثمار الذي يبقى في حاجة مناخ و محيط مشجع

للمستثمر إضافة إلى خلق جو من الثقة بين المستثمر و بين الإدارة و البنوك و السلطة الجبائية. في الواقع المستثمر التونسي يدفع الضرائب و حقوق تجاه الصناديق الاجتماعية أكثر مما يدفعه المستثمر الأجنبي لذلك يعتبر كل هذه التكاليف مرتفعة و هو في حاجة إلى تفهم و تشجيع أكثر حتى يشعر بالثقة و حينئذ يقدم على المشاريع.

عندما أنطلق من تجربتي كأستاذ جامعي ألاحظ و أن الطالب عوض أن يعتمد على نفسه نجده يطلب العون مني حتى ينجح، كذلك المستثمر يعتمد على عقلية الإعانة المجانية.

صحيح أن المناخ صعب و أن المنافسة عالمية لكن في تونس اليوم ليس هناك مكان إلا للأفضل. و حتى نمتاز على الأجنبي و على الأسواق الأجنبية و خاصة البرتغال و المغرب يجب أن يكون لنا إطار تشريعي و سياسي أفضل و كذلك عقلية المنافسة و المزاومة فثقافة المؤسسة تساعد على خلق المشاريع في أي دولة من الدول.

ثقافة المؤسسة هي ثقافة الاستثمار و التحديات

إذا ثقافة المؤسسة هي ثقافة الاستثمار و التحديات لذلك علينا أن نكون جيلا قادرا على استنباط المشاريع و قد بدأنا بهذا التوجّه في تونس لكن لم نصل إلى النتائج المرجوة. إذا

أقدمت الدولة على الإنتاج في هذا السياق ثمّ تعمل على تصدير ما تنتجه فهي تكتسح السوق العالمية و أحسن مثال على ذلك الصين التي تستثمر لتصدر بالإضافة إلى الطلب الداخلي الذي يخضع لشرطين وهما الاستهلاك و الاستثمار.

الاستثمار يعتمد على خلق المشاريع و حينئذ ينشط التصدير لكن يجب أن نستهلك المنتج التونسي و بذلك نشجع المستثمر التونسي على الإنتاج. المعادلة الصعبة هي كيف نجعل الاستثمار يرتفع أكثر من نسق الاستهلاك؟ المشكل أن الناس تعودوا على الأشياء السلبية و المشكل أيضا أننا نمثل حزبا سياسيا و لسنا في السلطة و لنا نظرة مختلفة في منوال التنمية. التلفزة مثلا تقدم برنامجا لدراسة ملف التنمية و تدعو له ما تريد من أحزاب سياسية و السلطة تعرف في هذا المجال كفاءات كل حزب و وزنها و هي لا تدعو مثلا حركة الديمقراطيين الاشتراكيين لتمثيلها رغم الكفاءات الموجودة فيها و يقع تعويضها بحزب سياسي آخر لا ناقة له و لا جمل في إطار كله تجمعي من الوزير إلى ممثل إلى ممثل التجمع إلى المذيع إلى آخره... حتى في البرلمان هناك حلبة مصارعة بين المعارضة و التجمع حيث يحرم ممثل الحركة مثلا من تقديم برنامج كامل عن تصورات الحركة إزاء أمهات القضايا المطروحة. نحن في كل الحالات حزب سياسي دعونا في

ملف التنمية الذي مثلت فيه حركة الديمقراطيين الاشتراكيين إلى تسريع نسق النمو، دعم التنمية الاجتماعية و البشرية و المحافظة على التوازنات المالية و الموارد الطبيعية و التخفيض من نسبة الفقر في البلاد و هي في الواقع أهداف عامة لمنوال التنمية.

منوال التنمية ابتعد كثيرا على مداره الرئيسي

في المخطط العاشر كانت نسبة النمو التي تحققت 4.5% و نحن نطمح في المخطط الحادي عشر إلى نسبة نمو تقدر بـ 6.1%. النمو تساهم فيه ثلاثة عناصر و هي الاستهلاك و الاستثمار و التصدير. هذا كله عبّرنا عنه بصراحة أثناء مشاركتنا في المخطط الحادي عشر بقولنا أن منوال التنمية ابتعد كثيرا على مداره الرئيسي. كيف نكتسح الأسواق العالمية إذا لم تكن لنا مزايا تفضلية على غيرنا خاصة أن كلفة الإنتاج في تونس بالاعتماد على اليد العاملة تكون أقل مما هو موجود في الخارج.

في نطاق البحث العلمي نلاحظ أن قنوات الموافقة على المشاركة في المنتديات الخارجية من وزارة على وزارة و من مسؤول إلى مسؤول نجدها معقدة و لا تؤدي في أغلب الأحيان إلى نتيجة تذكر.

البحث العلمي في الميدان الفلاحي يجب الاهتمام به هو أيضا كأن يقع البحث مثلا على تطوير الإنتاج نحو اتجاه لإيجاد بذور جديدة أو نوعية قمح ممتازة إلى آخره...الموضوع هو كيف تبلّغ بحثك إلى الفلاح وهذه الحلقة يجب تدعيمها إذ يرتبط الإنتاج بالتطبيق.

اقتصاد السوق هو اقتصاد ليبرالي يساهم فيه القطاع الخاص و لا تحمل الدولة وحدها قاطرة النموّ وبهذا تتخلص الدولة تدريجيا من عدة قطاعات و تترك المكان للقطاع الخاص و هذه هي الضرورة العالمية نحو الليبرالية العالمية و هي نوعان: ليبرالية ارتودوكسية متطرفة و ليبرالية فيها شحنة من الاشتراكية و نحن مع الليبرالية لكننا متمسكون بالاشتراكية. سنة 1987 جاء التحول الاقتصادي قبل التحول السياسي لأن بعد أزمة الثمانيات اقترح علينا البنك العالمي بتغيير نمط النمو الاقتصادي لذلك اتجهنا تدريجا للإصلاح حتى يصير لنا قطاع خاص لا تسيطر عليه الدولة.

جاء التغيير السياسي و دعم هذه البرنامج و أسرع بالإصلاحات.من المفروض و مقارنة بالدول الأخرى أن يكون القطاع الخاص مهيمنا لكن هذا القطاع لا يساهم في تونس إلا بـ 56٪، في دول كولونيا و غيرها وصلت إلى 90٪ و 90٪.

الدولة تتدخل في أمهات المشاريع كبناء المدارس و المستشفيات ... أي المشاريع التي لا يقدر عليها المستثمر الخاص. إحداث مواطن الشغل يساهم فيها الخواص بنسبة 90 ٪. فيما تساهم الدولة بالباقي، و القطاع الخاص يعاني اليوم من أزمة الاستثمار و هناك علامة استفهام و هي: كيف سيكون هذا القطاع في المستقبل؟ ما نتجه في تونس 72 ٪. منه متأت من القطاع الخاص و هي تعتبر نسبة ضعيفة بالمقارنة بما وفّرتة الدولة للقطاع الخاص، فهو يأخذ أكثر ممّا ينجز. قلنا أمام المجلس الأعلى للتنمية و أمام الوزير الأول و أعضاء الحكومة أنه من الحلم أن تصبح للمستثمر في تونس جنة جبائية مثلما هو الشأن بالنسبة لدول الخليج و من الحلم أن نقوم بقبول عامل متى تريد و تطرده متى تريد و هذا أمر مستحيل لأن لنا تقاليد و سياسة و ثقافة خاصة بنا .

القطاع الخاص قوة اقتراح

لن يحدث أبدا أن تتخلى الدولة عن الأداءات أو تترك المجال كيف ما يريد المشغل تجاه العامل مثلا، نتمنى أن نخرج القطاع الخاص مما هو فيه و يتحوّل بالتالي إلى قوة اقتراح و لنا مع هذا القطاع مشاكل حيث تحامل علينا رئيس هذه المنطقة بحجة أنه سمع و أننا نتحامل على القطاع

الخاص فرداً عليه أحد الحضور بأن الواشي كارثة لأن في الواقع لسنا ضدّ القطاع الخاص بل نحن مع القطاع الخاص الوطني الذي يعمل للصالح العام خلاف القطاع الخاص الطفيلي الذي يخلق سوقاً موازية للاقتصاد التونسي تضربه، لذلك يجب تطوير القطاع الخاص. أتمنى لكم ختام هذه المداخلة وعندما تصلون إلى السنة الثالثة أو الرابعة وتقتربون بالتالي من سوق الشغل لا يقع التأثير عليكم وذلك بتحويل وجهتكم ساعتها يجب أن تحافظوا على قناعتكم وانتمائكم لهذه الحركة وأنصحكم بأن تضيفوا زيادة على تكوينكم الجامعي تكويناً جمعياتياً والذي يخوّل لكم أن تكونوا عناصر صالحة في المجتمع المدني. وأنا على يقين بأن تكون هناك استمرارية بدون أن نغرر بكم ونُدعي أن تكون لنا الكثير من الإمكانيات. إذ أن إمكانياتنا محدودة لكن طموحنا أرفع و نحن كما ترون موجودون بالساحة ولنا كلمتنا المسموعة بطموحنا و عملنا و أين تذهب تجد حركة الديمقراطيين الاشتراكيين التي تسيطر على الميدان.

نحن هنا في حركتنا في خدمة البلاد

لو أخذنا نسبة التأطير لدى مكاتب السياسة في الأحزاب فإرفع نسبة عند حركة الديمقراطيين الاشتراكيين التي منذ تأسيسها و

منذ أحمد المستيري و بقية المؤسسين لم تسمع عن هؤلاء إلا كونهم إطارات سامية بالبلاد و نسبة كبيرة منهم بعد التغيير عملت على خدمة البلاد لأن لنا في الحركة قدرات فكرية هائلة لها من البرامج أفضل مما يطرح على الساحة في الميدانين السياسي و الاقتصادي رغم ما يكتب و يقال عنّا في الجرائد و رغم تصرفات حثالة محسوبة على الحركة لم تنجح في السابق و لن تنجح مستقبلاً. نحن اليوم في فترة إعادة هيكلة الحركة و هي فترة صعبة لأن هناك من هو مازال متمسكاً بتجارب قديمة. نحن متمسكون بالحدائث و نحن هنا في حركة الديمقراطيين الاشتراكيين في خدمة البلاد داخل هيكل منظم يسمى حزب سياسي.

أنا لي 20 سنة في الحركة و عضو بمكتبها السياسي وأنا لَمَّا انضمت لهذه الحركة لم أدق الباب للدخول إلى البرلمان كما فعل غيري و دخول البرلمان هو شرف لكل إنسان لخدمة البلاد و التعبير عن البرامج لكن ليس هو غاية في حدّ ذاته ، و الذي يدخل هذه الحركة يجب أن يتمّ من زاوية أداء الواجب فقط و ليس للبحث عن مكان معيّن.

نصيحتي إليكم وهي نصيحة أستاذ لأبنائه الطلبة، هو العمل فقط من أجل المصلحة العامة بدون التفكير في احتلال مواقع.

شكرا للإصغاء أتمنى أن أكون قد قدمت إليكم الإضافة و أتمنى أن نلتقي في مناسبات أخرى قريبة تشرف على تحديد مواعيدها لجنة التنمية السياسية و بالمناسبة أرحب بالأخ الأمين العام و أتمنى أن أكون موفقا في تقديم الواجب و في خدمة الحركة و في خدمة البلاد عن طريق الحركة . و السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد إسماعيل بولحية:

باسمكم جميعا أتوجه بالشكر للدكتور فتحي زهير النوري الذي استمعت لجزء هام من محاضراته التي في الواقع من الصعب أن يقع إلقاءها بالاعتماد على الأرقام لأن ليس لكل إنسان نفس التكوين و نفس الاهتمام إلى درجة و أننا كنا في السابق في عهد الهادي نويرة لما كان يتوجّه بخطابه إلى الشعب يستمع الناس قليلا لهذا الخطاب ثم يقع غلق المذياع في الوقت الذي أصبحت للهادي نويرة عادة استعمال الأرقام لأنه كان محافظا للبنك المركزي و وزيراً للاقتصاد و الأخ النوري هو أيضا أستاذ في الاقتصاد و اختصاصه الطاقة و هو

لابد أن يستعمل الأرقام عند مخاطبة طلبته . و قد لاحظت أن هناك قلة من الحضور يدون ملاحظات باستعمال الأرقام و المخطط هو أرقام و تصورات.

رصيد يجب تكملته في ندوات أخرى

من جانب آخر كل من يريد أن يكون له مستقبل في الحركة التي سوف يكون قريبا 30 سنة على تأسيسها، يجب أن يكون لهم وعي بما يقع في البلاد و ماذا عليهم أن يقوم به و كيف يساهمون في إنجاحه و كيفية الحصول على نصيبهم لأن المخططات تعمل على معالجة عديد القضايا كالبطالة و التصدير و التشغيل . و هذه العناصر يجب أن يكون للطلبة و عي بها و ما قد يبقى في ذاكرتهم من هذه الندوة بأيامها الثلاثة هو رصيد يجب تكملته في ندوات أخرى. المهم أن يقع تواصل لأننا قمنا بندوات سابقة : ففي شهر فيفري قمنا بندوة حول الشباب و العنف لأن بلادنا تعرضت في الفترة من ديسمبر إلى جانفي إلى صدمات بين الجيش و الشرطة من جهة و شباب وقع التغريب بهم من جهة ثانية و قد توفي فيها العديد من الأبرياء. فإذا كان الإنسان يشكو من فراغ سياسي فإن الأصوات الناعقة تؤثر فيه لأن هناك أناس مهمتهم بث الأفكار الهدامة التي تلهينا عن المشاركة في الحضارة الكونية

و العولمة بايجابية. عليكم أن تواصلوا بالرجوع إلى ما قام به الجيل الذي جاء قبلكم ، جيل الاستقلال.

البارحة صار لنا 50 سنة منذ إعلان الجمهورية كما احتفلنا في السنة الفارطة بمرور 50 سنة على الاستقلال، اليوم ستزورون مدينة العلوم، ثم ستكون لكم ورشة عمل ، غدا نختتم الدورة بندوة حول التعددية و الديمقراطية بتونس. ما أريد أن أشير إليه هو أن الدورات التكوينية لا تحتوي على جانب ترفيهي كما يجب و إن شاء الله يكون لنا ذلك في المستقبل في الرمال ببنزرت مثلا حتى نربط بين الجدّ و الهزل.

أشكركم و أشكر الأستاذ النوري مجددا و السلام عليكم و رحمة الله و بركاته.

فعاليات اليوم الثالث للدورة التكوينية للطلبة

الأستاذ مختار العينوس

بسم الله الرحمان الرحيم. كان من المفروض أن يقدم الأخ علية العلاني ندوة حول " آفاق التعددية و الديمقراطية في تونس " لكن لظروف عائلية طارئة يعوضه الدكتور رضا بن حسين عضو مجلس النواب و مقرر اللجنة السياسية فإليه الكلمة.

الدكتور رضا بن حسين:

"آفاق التعددية و الديمقراطية في تونس"

أبلغكم في البداية تحيات الأخ علية العلاني الذي أله به طارئ منعه من الحضور و بالمناسبة فإني أنوبه و نحن نعمل معا في لجنة التنمية السياسية. بالنسبة للمحاضرة لا يمكن أن نتحدث عن آفاق التعددية و الديمقراطية في تونس دون الرجوع إلى إرهاصات ولادة التجربة الديمقراطية بتونس التي منذ الاستقلال كانت الحياة السياسية على وقع الحزب الواحد و في مؤتمر 1964 كرّس مبدأ ما يسمى بالاشتراكية الدستورية أي كل منظمة أو إدارة يجب أن تتبع الاشتراكية الدستورية و بقي الحال على ما هو عليه حتى ظهرت مجموعة ما يسمى بالمجموعة الليبرالية داخل الحزب . في مؤتمر الحزب الاشتراكي الدستوري سنة 1971 دار الصراع بين شقين الأول ينادي بالمحافظة على الحزب الواحد بزعامة الهادي نويرة و الصيّاخ و الثاني ينادي بإدخال الديمقراطية في عمل الحزب أي في داخل الحزب بزعامة أحمد المستيري. ما هي مبررات إدخال الديمقراطية داخل الحزب ؟

المجموعة الليبرالية تريد إدخال الديمقراطية

سابقا فشلت تجربة التعاقد لأن هنالك أفراد بالرأي مما جعل أغلبية المؤتمرين يؤيدون المجموعة الليبرالية التي تريد إدخال الديمقراطية داخل الحزب غير أن الحبيب بورقيبة رئيس الحزب الدستوري رفض تلك القرارات وقام بإيقاف الأخ أحمد المستيري عن العمل الحزبي وما تبعها بعد ذلك من استقالات متعددة من قيادات حزبية عرفوا في الأوساط السياسية بالمجموعة الليبرالية التي لم يقف نشاطها بعد طردها من الحزب بل استغلت المناسبات الكبرى للتعبير عن مواقفها الداعمة لمبادئ الديمقراطية والتعددية في تونس ومثال ذلك البيان الذي صدر سنة 1974 عندما تمّ التوقيع بين تونس وليبيا حول الوحدة وتأسيس الجمهورية الإسلامية . و هو بيان يساند الوحدة التي قامت بين تونس وليبيا باعتبارها خطوة نحو بناء المغرب العربي ولذلك نجد في ميثاق حركتنا دعوة لبناء المغرب العربي. هناك أيضا بيان ثان يعبر عن مواقف هذه المجموعة السياسية في مارس 1976 بمناسبة الذكرى العشرين للاستقلال حيث دعا البيان إلى تمكين المعارضة من البروز في نطاق الدستور والقوانين وذلك بإقرار التعددية في تونس. كذلك نظرت في الحريات العامة حيث لا يمكن أن ترتقي الديمقراطية في تونس دون النضال في هذا الميدان وقد وقّع على هذا النداء سنة 1977 حوالي 160

مثقفا مما عجل بظهور الرابطة التونسية لحقوق الإنسان وقد نظمنا ندوة سابقا حول حقوق الإنسان بإشراف الأستاذ حسين بن عمّار وهي مكسب وطني هام ساهمت كثيرا في حماية المعارضة والمساجين السياسيين.

هذه النداءات بدأت تؤتي أكلها مع عرض الأخ أحمد المستيري لبورقيبة في نفس السنة فكرة الميثاق الوطني وذلك بإجماع كل الأحزاب السياسية والإقرار بالتزام دستور البلاد المحافظة على حرمة الوطن والسعي من أجل تكريس الديمقراطية والتعددية بتونس. هذه المجموعة واصلت نضالها وأصدرت جريدة "الرأي" التي مثلت هزة سياسية كبيرة بتونس وقد أسست لصحافة رأي جديدة لرأي عام سياسي ينادي بالديمقراطية. كانت عند صدورها تباع كل الأعداد بسرعة لأن هناك تعطّش كبير من طرف الرأي العام التونسي ومتابعة خاصة للمقالات التي تتعرّض لنضالات الديمقراطيين بتونس.

تأسيس حزب معارض

تأسست الحركة بعد الهزة الكبيرة التي عرفتها البلاد في أحداث جانفي 1978 حيث قامت الحركة في 10 جوان 1978 بطلب تأسيس حزب معارض يسمى حركة

الديمقراطيين الاشتراكيين لكن الاعتراف تمّ بعد ذلك أي في نوفمبر 1983 . وقد قامت الحركة وهي أول حزب سياسي بتونس يطالب بإقرار التعددية وتطوّر الديمقراطية بالبلاد ، يقوم على مجموعة من المبادئ العامة الكبرى منها الديمقراطية والهوية العربية الإسلامية والاشتراكية. ويمكن تلخيص هذه المبادئ بالتمسك بالديمقراطية كشرط أساسي لتوفير الأرضية الملائمة لبقية الإصلاحات. فلا يمكن أن نقوم بإصلاحات بدون أن نتقدم في الميدان الديمقراطي كما يجب أن نتمسك بالنضال السلمي والقانوني في العمل السياسي.

نحن حركة لا تنتهج العنف في نضالاتنا

نحن كحركة لا تنتهج العنف في نضالاتنا وتحقيق مطالبنا مهما كانت الظروف في الوقت الذي تلتجأ فيه بعض التنظيمات إلى العنف وقد عرفنا في حركة الديمقراطيين الاشتراكيين أننا نناضل سلميا. مبدأ آخر وهو التجذّر في المجتمع كتعبير عن وجود معارضة وطنية وليدة الواقع الموضوعي غير مسقطه خارجيا وقد نشأ حزبنا وفق واقع تونسي أصيل، كذلك هي متجذّرة في الهوية العربية الإسلامية لمجتمعنا. تونس هي دولة عربية إسلامية والحركة تقرّ في مبادئها الانتماء الذي

هو قاسم مشترك بين كل التونسيين. مبدأ آخر هو الانفتاح على جميع الطبقات والشرائح والجهات دون عصبية جهوية. كما نحاول أن نتحقق مطالبنا وفق مقاربة واقعية كذلك التمسك بمبادئ الحركة وثوابتها وكيفية التعاطي مع المستجدات ومنهج الحوار مع كل الأطراف. الحركة بهذه المبادئ توفّقت إلى تحقيق نجاح هام في الانتخابات التي جرت في نوفمبر 1981 والتي وقع تزويرها لحساب الحزب الحاكم.

ما هي آفاق التعددية والديمقراطية في تونس وما هي إسهاماتنا نحن كحركة وكقوى أخرى تشاركنا في تلك النضالات من أجل تطوير الحياة السياسية؟

النظام الانتخابي يخدم الحزب الحاكم

لحركتنا دور في إرساء الحركات الديمقراطية والتعددية و ستحتفل حركتنا قريبا بالذكرى الـ30 لتأسيسها. ونحن في تونس نعمل وفق دستور 1959 وقد كرّس هذا الدستور النظام الجمهوري ونصّت نوطته على أن النظام الجمهوري كفل حقوق الإنسان وأقرّ المساواة بين المواطنين لكن هذا الدستور أرسى في المقابل نظاما جمهوريا رئاسيا يقوم فيه رئيس الجمهورية بدور محوري استجابة لنزعة الزعامة لدى

رئيس الدولة آنذاك الحبيب بورقيبة. إذن كان الدستور يخدم تلك الزعامة بنظام رئاسي، النظام السياسي اليوم يقوم على نفس المبدأ وقد أدخلت بعض التحويرات بعد السابع من نوفمبر وخصوصاً تعديل سنة 1997 الذي أقرّ مبدأ التعددية في الفصل الثامن من حيث تمّ تنقيح الدستور سنة 2002 وقد كرّس الحريات العامة . غير أن هذا التمشي يتطلب التشريك الفعلي لكل المكونات السياسية دون إقصاء لأنه في مجال الممارسة لم ترتق المؤسسات الدستورية بسبب هيمنة الحزب الحاكم للتنفيذ الفعلي للتعددية لأن النظام الانتخابي اليوم يخدم الحزب الحاكم . كما استجابت الحركة في المدة الأخيرة إلى طلب الرئيس في الذكرى التاسعة عشرة لتقدم تصورات في الإصلاح السياسي فقامت لجنة التنمية السياسية بإعداد مشروع تلك التصورات التي منها:

- الديمقراطية داخل الأحزاب وهو ما يستدعي تعزيز هذا القانون.
- تنقيح المجلة الانتخابية، حيث سبق وأن قدّمت الحركة جملة من التصورات سنة 2002.

وقد كانت حركتنا منذ تأسيسها تمثل قوّة مقترحات ساهمت في عديد المراحل في تقديم مقترحات للسلطة لاتخاذ قرارات تخدم المسار الديمقراطي والتعددي في تونس.

• إسماعيل بولحية (كلمة الاختتام):

شكراً للأخ رضا بن حسين على هذه المداخلة التي تفتح النقاش معكم وأريد أن أشكر بالمناسبة الحاضرين و الحاضرات الذين تميزوا بالحضور إلى آخر يوم وأتمنى في الدورات القادمة أن يكون التنظيم أفضل حتى تتمكنوا من جزء تكويني و جزء تثقيفي و جزء ترفيهي.

المهم رغم الصعوبات التي وجدناها في إقامة هذه الدورة تمكنا من جمع هذا العدد وأريد أن أشكر بالخصوص المسؤولين على هذا التنظيم وهم السادة والسيدات: الأخ مختار العينوس والأخ رضا بن حسين والأخ إبراهيم والأخت مريم والأخ توفيق الذي أبلى البلاء الحسن فيما يخصّ البحث عن المكان المناسب.

ثانياً لا بدّ من النقد الذاتي ولا فائدة في الحصول على أشياء مسلمة بل لا بدّ من تقديم ملاحظات حتى تصلح في المستقبل طريقة التعامل بيننا. وفي انتظار ملاحظاتكم، أتمنى أن تركزوا على السلبية أكثر حتى نسجلها ونفادها في المستقبل. ثالثاً

حركتنا حركة الديمقراطيين الاشتراكيين تعتبر أن التغيير و الإصلاح لا يتمّان إلا عن طريق الانتخاب، وهو أصعب شيء في العالم العربي لأن الانتخاب يستدعي شيئين وهما القدرة على الاختيار وأن لا يتعرّض للتزوير كما حصل لنا سنة 1981 بالرغم من الإقبال المنقطع النظير من المواطنين على الورقة الخضراء وقد ترشّحت شخصيا على رأس قائمة تونس الثانية إذ كانت هناك رغبة لدى الشعب التونسي في المشاركة و التعبير عن رأي و اختيار من يراه مناسبا ليؤمّن مصيره. كل هذا قوبل بثقافة الحزب الواحد حين أعلن بورقيبة أنه لن يمرّ أي أحد إلا جماعة الحزب الدستوري و بالتالي كانت هناك خيبة أمل . فلا إمكانية لإصلاح الأوضاع إلا عن طريق استعمال الصندوق. و السلام عليكم ورحمة الله و بركاته.